محاضرة

الثامن عشر من آب
بوريس "بونابرت"

د. عزمي بشارة

PASSIA
الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس الشريف

محاضرة

الثامن عشر من آب
بوريس "بونابرت"

د. عزمي بشارة

PASSIA
الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس الشريف

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، مؤسسة فلسطينية مستقلة، لا تسعى الى الربح او التجارة او المنفعة المالية، وليست مرتبطة بأية جهة حكومية او حزبية او تنظيمية او طائفية، وتهدف إعداد بحوث ودراسات، وعقد ندوات ومؤتمرات متخصصة في المسألة الفلسطينية في مضمونها الوطني الفلسطيني، واطارها القومي العربي، وابعادها الدولية والانسانية، والاسهام في توظيف هذا الجهد الأكاديمي للتعريف بخصوصية وعناصر المسألة الفلسطينية.

إن ما ورد في هذه الورقة من آراء وأفكار، تعبر عن وجهة نظر الباحث الشخصية ولا تعكس او تمثل بالضرورة موقف او رأي الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، او العاملين فيها. وقد قدم المحاضر الدكتور عزمي بشارة، الاستاذ المساعد في قسم الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت، هذه المحاضرة بعنوان "الاعصار في موسكو ومستقبل البرويسترويكا" بتاريخ ١٩٩١/٨/٣١، في مقر الجمعية بالقدس وذلك ضمن برنامج المحاضرات في الجمعية.

جميع الحقوق محفوظة للجمعية

تشرين الثاني ١٩٩١
(الطبعة الأولى)

Azmi Bishara
The 18th of August Boris "Bonaparte"

PASSIA Publication
First Edition - November 1991
Tel: (02)894426 Fax: (02)282819
P.O.Box 19545 East Jerusalem

مقدمة :

منذ أن قبل جزء هام وأساسي من قوى اليسار في العالم وهو الشيوعيون، الفرضية القائلة انه مع نجاح ثورة اكتوبر ١٩١٧ وقيام الاتحاد السوفييتي، تجسدت قوى التقدم والتحرر على شكل دولة وتحول الصراع في عالمنا من صراع بين قوى اجتماعية الى صراع بين دول .. منذ ان قبلت هذه الفرضية الوهمية والميثولوجية، اصبح الاهتمام بالاتحاد السوفييتي وما يجري في داخله يتجاوز الاهتمام بدولة او دولة عظمى او مجموعة دول، ويتعداه الى ارتباط عاطفي وجودي بمصير قضية التحرر الانساني والتقدم الاجتماعي التي "يجسدها" الاتحاد السوفييتي.

كان القبول بهذه الفرضية جزءا من ايديولوجيا متكاملة، كانت قد صهرت "العلم" "واليوتوبيا" في مجموعة من قوانين التاريخ والمجتمع تؤدي بالضرورة الى انتصار الاشتراكية التي لم تعد مجرد انشودة تحررية اجتماعية، بل اصبحت دولة. الخلط بين "العلم" "واليوتوبيا" الذي بدأه انجلز بحماس مقالته "الاشتراكية من اليوتوبيا الى العلم"، افقد الاشتراكيين العلم وأفقدهم جاذبية اليوتوبيا وشاعريتها وجماليتها. اصبح العلم مجموعة من العقائد الجامدة المسخرة في خدمة السياستين الداخلية والخارجية للدولة البيروقراطية السوفييتية. واصبحت اليوتوبيا السامية والدافع الاخلاقي للعمل واقعا بعينه. وعندما تكرس الطاقات الانسانية في خدمة تكريس واقع تراتبي اجتماعي ملموس وتغيب روح النقد، يفقد التقدميون اليوتوبيا ومعها الاخلاق، حتى عندما يتم ذلك باسم ارفع وأنبل المثل الاخلاقية.

لقد انهار الاتحاد السوفييتي في هذه المرحلة، لان رأسمالية الدولة المطلقة هي أقل الرأسماليات نجاعة. ولكن حتى عندما أظهرت هذه الرأسمالية نوعا من النجاعة، او بدت وكأنها متفوقة على بقية الانماط الاجتماعية، اي في مرحلة التراكم الرأسمالي الاولي عندما وضعت او ارسيت الاسس المادية لبناء الصناعة الثقيلة وتجميع الزراعة في الاتحاد السوفييتي، حين هلل الشيوعيون للسفن الفضائية

والصناعة النووية، حتى في تلك الفترة عندما بدت الاشتراكية كأنها علمية، كان الشيوعيون قد فقدوا اليوتوبيا لانهم وجدوها. وغابت روح النقد وانقطعت العلاقة مع التقاليد الديموقراطية للماركسية، وتستر الشيوعيون على جرائم وحشية ارتكبت في تلك الفترة باسم الاشتراكية العلمية والحتمية التاريخية.

لم تزعزع الجرائم الوحشية قوى التقدم والتحرر في العالم، بل زعزعها فقدان الحتمية التاريخية. لم تصبها موبقات هذه الانظمة بالذهول، ولكننا نرى الآن ذهولا في الوجوه حيثما اجلنا النظر. بعد ان تبين ان هذه الدول غير قادرة على الاستمرار، بعد ان تبين ان الجهاز المركزي في الاتحاد السوفييتي غير قادر حتى على احداث انقلاب على ذاته، بعد هذا تحصل الصدمة الاخلاقية. إن فقدان النجاعة والشلل يحدث صدمة اخلاقية اكثر مما تحدثه الجرائم. ومن المفيد فلسفيا ان نقف لحظة تأمل لهذه الظاهرة الانسانية المأساوية: لماذا لا يتأثر الناس بفظاعة الجرائم والقمع ما دامت الآلة تعمل بنجاعة، ولماذا يذهلهم انهيار الدول اكثر مما يذهلهم انهيار البشر؟

عندما نحكم على العمليات الاجتماعية حكما آليا لا اخلاقيا، وعندما يتقمص كل ثوري شخصية العالم الاجتماعي حين يطلب منه حكم اخلاقي وشخصية العقائدي حين يطلب منه تقييم علمي - عند ذلك تنشأ أسوأ انواع البراغماتية لانها تختلف عن البراغماتية الرأسمالية المتأخرة في كونها براغماتية غير ناجعة.

آن الأوان لاعادة الاعتبار الى القيم والاحكام الاخلاقية كأساس للفكر التحرري، والى الاحكام العلمية كأدوات لهذا الفكر. الاحكام الاخلاقية مطلقة، أما الأحكام العلمية فنسبية. الاحكام الاخلاقية حرة، اما العلمية فضرورية. القيم والاحكام الاخلاقية واحدة لحاملها، أما المناهج والنماذج العلمية فمتعددة وليست واحدة. الحكم الاخلاقي واحد ومطلق وحر، اما الاحكام العلمية فحتمية ضرورية متعددة ونسبية. ان التحدي هو تعايش الاثنين في فكر واحد دون تحويلهما الى فكر واحد.

عندما جرت المحاولة الانقلابية الفاشلة في الاتحاد السوفييتي وأقفلت بانهيار النظام السوفييتي الحلقة التي فتحت عام ١٩٨٩ مع انهيار الانظمة في ست دول اوروبية شرقية، تبين ان احدى أعظم الجرائم التي ارتكبتها الحركة الشيوعية تتلخص في أنها ربطت قيم التحرر والتقدم مع وجود هذا النظام أو ذاك. مع انهياره تنهار الاوهام ويصاب الناس، الذين ما زالوا يؤمنون بامكانية لمجتمع أفضل، بالذهول. وتنتشر ظواهر اليأس والقنوط حتى اللامبالاة الساخرة، وهي أشد الاعداء بأسا لأي حركة تغيير اجتماعي في المستقبل: اذا تجسد الخير والشر في منظومتين اجتماعيتين بل وفي دولتين، ثم تبين أن لا فرق جوهريا بينهما - فما هي الخيارات في عالم تحكمه المصالح والبراغماتية والنجاعة - ما المانع ان اكون شريرا في عالم يحكمه الشر؟ والغريب ان يصاب باليأس والقنوط يساريون وجهوا انتقادات الى النظام القائم في الاتحاد السوفييتي وأدانوا ممارساته في الماضي، لكنهم هزموا عندما ثبتت صحة ما يقولون.

إن انهيار الاتحاد السوفييتي والانظمة التي دارت في فلكه طال حتى نفسية واخلاقية الناس، وسوف نحتاج الى وقت طويل لكي نعيد الاعتبار الى قيم التحرر، وسوف يكون هذا جوهر المعركة القادمة: ان ننقي القيم من كافة العقائد الجامدة التي تقدم مفتاحا لفهم كل شيء، ولذلك لا تمكن من فهم اي شيء، ان نعيد لقضية تحرر الانسان اعتبارها في وقت يبدو فيه ان الانسان كائن استهلاكي يشك في كل ما يشتم منه رائحة المثل الاجتماعية السامية. لقد وجهت في يوم من الايام سهام النقد الى الشيوعيين بدعوى انهم يختزلون الانسان الى نشاطه الاقتصادي والاستهلاكي، ولكن هذه المقولات انتصرت بهزيمة الشيوعيين. ومع ان النقد الموجه اليهم لم يكن صحيحا بالنسبة الى فكرهم، فانهم في ممارستهم حرموا الناس حتى لذة الاستهلاك، محولين توق الناس لاستهلاك افضل وبضائع أجود الى معركة من أجل الرأسمالية. ليست المعركة القادمة معركة ضد المتع الاستهلاكية، فقد كان هدف الشيوعية الاصيل توزيع الغنى لا توزيع الفقر، بل إن المعركة القادمة ضد التوتاليتارية الاستهلاكية القمعية في العالم الرأسمالي، التي تحول الانسان الى كائن محكوم بقوانين السوق منذ ولادته، وتختزله الى كائن استهلاكي بعد ان تبرمجه وسائل التربية والاعلام ليصبح الاستهلاك بالنسبة اليه هدفا لا

وسيلة، ويصبح الانسان وسيلة لا هدفا. لقد شملت توتاليتارية نظام السوق الاستهلاكية كافة قطاعات الحياة بما فيها الروحية والفنية والادبية، وعلاقات الناس الاجتماعية في الغرب. أما في الشرق، أي في العالم الثالث، فتستمر قوانين السوق بتوزيع الفقر بدلا من توزيع الغنى ولكنها توزع اضافة الى ذلك قيم السوق التوتاليتارية الغربية وردة الفعل السلفية الاصولية عليها.

لم أستطع الدخول في الموضوع قبل أن أسرد هذه الارهاصات الفكرية حول الابعاد الاخلاقية للحالة التي نعيشها منذ انهيار المنظومة الاشتراكية. ولن اتطرق في هذه المحاضرة الى المواضيع والاسئلة التي طرحتها في المقدمة، بل سأتطرق فقط الى موضوع المحاولة الانقلابية الفاشلة في الاتحاد السوفييتي التي وقعت يوم ١٨ آب/اغسطس ١٩٩١. هذه المحاولة التي حكم عليها التاريخ ان تلفظ انفاسها قبل غروب شمسها الثانية، وأن تفشل عند كلمة محاولة دون ان تتجاوزها لتستحق كلمة انقلاب. وقد اخترت للمحاضرة عنوان "الثامن عشر من آب بوريس بونابرت" استعارة لعنوان كتيب كتبه كارل ماركس تحت عنوان "الثامن عشر من برومير لويس بونابرت" حول كيفية وصول لويس بونابرت الى السلطة في فرنسا مستغلا تناقضاتها الاجتماعية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وعدم تمكن البرجوازية الفرنسية من ممارسة السلطة السياسية مباشرة بعد نشوء نوع من التوازن الطبقي والسياسي. لقد حمل رعاع مدينة باريس لويس بونابرت الى السلطة ليمارس ديكتاتورية سياسية في صالح البرجوازية الفرنسية تحت شعارات سياسية شعبوية. ولا بد في هذا السياق من ان تداعب مسامعنا الجملة الشهيرة من هذا الكتيب: ان الاحداث التاريخية تعيد نفسها مع فارق أنها في المرة الأولى تنتهي بمأساة، ولكنها في المرة الثانية تنتهي بملهاة. لقد انتهت ثورة اكتوبر الاشتراكية بمأساة، أما عندما حاول النظام ان ينقذ نفسه من الانهيار بعد سبعين عاما، فقد انتهت المحاولة بملهاة، ملهاة انقلاب ١٨ آب. لقد وصل بوريس بالتسين الى السلطة مخولا نفسه سلطات دكتاتورية (وهو نفسه من بقايا الحكم الستاليني) بفعل تناقضات العملية التي اطلق عنانها ميخائيل غورباتشوف عام ١٩٨٥، والتي سميت عملية "البريسترويكا" "والجلاسنوست"، او عملية اعادة البناء والانفتاح.

لقد وصلت هذه العملية الى طريق مسدود عام ١٩٩٠ فبدت كأنها تراوح في مكانها، ثم اخذت تتأرجح بين اليمين وبين اليسار الى ان انتهت الى واقع ازدواجية في السلطة، كان لا بد ان يؤدي الى محاولة انقلابية لاحد طرفيها، وقد ادى الى ذلك.

البريسترويكا الى طريق مسدود :

وصل غورباتشوف الى سدة الحكم مثل اي محترف حزبي بيروقراطي بعد ان اجتاز كل المراحل الحزبية المطلوبة، وبعد ان مر بالعمليات والطقوس التراتبية التي تميز النظام السوفييتي كافة. ولكنه وصل الى السلطة ليبدأ محاولة اصلاحية من داخل النظام ذاته. وما أن بدأت هذه العملية الاصلاحية حتى أخذ النظام بالتداعي، فبدا للعالم ان غورباتشوف لا يدري ماذا يفعل. وفي الحقيقة كانت العملية التي بدأها تتحكم فيه مثلما يتحكم فيها، فبمجرد نبش مشكلة من المشاكل تنطلق من اسفلها مشاكل أكثر تعقيدا واستعصاء على الحل، او تنفتح جروح لم تندمل بعد، او يظهر ان المشكلة هي مجرد رأس جليد من المصائب قاعدته هي قاعدة النظام ذاته - ولم يمض وقت طويل حتى بدأت قاعدة النظام بالتزعزع والتحرك.

وفي اعتقادي أن التناقضات الاساسية لنظام رأسمالية الدولة الذي وصل الى حالة من الجمود التام مع وصول غورباتشوف الى السلطة تتلخص فيما يلي :

١) التناقض بين طبيعة علاقات الانتاج القائمة وبين مستوى تطور قوى الانتاج: وهي من المقولات التي يمكن انقاذها كأداة تحليلية من المادية التاريخية كمنهج علمي. لقد نشرت مئات الدراسات حول تخلف قوى الانتاج في الاتحاد السوفييتي في السباق مع الغرب، وهو السباق الذي اتخذ شكلا مصيريا بعد انتهاء الحرب الباردة في السبعينات وبداية مرحلة الانفراج الدولي، الذي حول الصراع بين المنظومتين الى صراع على مناطق النفوذ في العالم يرافقه سباق اقتصادي وسباق تسلح. وقد ثبت ان علاقات الانتاج السائدة فيما سمي المنظومة الاشتراكية، وهي علاقات رأسمالية الدولة البيروقراطية، تفقد ميزاتها مع اتمامها مهمات

التراكم الرأسمالي الاولي التي تحتاج الى تدخل مكثف لجهاز الدولة في عملية الانتاج والبناء خاصة في الدولة المتخلفة، والتي تفتقر الى تقاليد الثورات الصناعية المتعاقبة. ولكن مع اتمام هذه المهمات التي تتم في العادة بشكل قسري ترافقه عمليات قمع جماعي، بما في ذلك ترحيل ملايين الناس رغما عنهم، او تجميع ملايين الفلاحين في مزارع تمتلكها الدولة ...الخ، يبدو كأن جهاز الدولة الذي اصبح يملك كل شيء من اصغر كشك للسجائر وحتى اكبر المجمعات الصناعية، قد اصبح جهازا طفيليا بيروقراطيا يقوم باحلال التبادل مع ذاته محل قوانين السوق، ويخضع كل صغيرة وكبيرة للتخطيط المركزي الذي يمنع التطور العضوي للوحدات الانتاجية كما يمنع نشوء علاقات عضوية بين الوحدات المختلفة، ويصبح تنفيذ الخطة المركزية هدف الانتاج بدل الاستهلاك او الجودة او الربح ...الخ. ويدور الاقتصاد في حلقة مفرغة من وضع خطة مركزية بموجب الامكانات الى ملاءمة الامكانات مع الخطة المركزية.

تحل مشكلة العمالة بالبطالة المقنعة في مكان العمل والتي تحد من تطور قوى الانتاج، وتحل مشكلة الخلل في ميزان المدفوعات الداخلي بطباعة النقود، فتسد الدولة ديونها وتستد قروضها من نفسها بطباعة النقود اي بالتضخم المالي المقنع. في مثل هذا النظام الانتاجي الذي تنعدم فيه اية تعددية ومعها اي تبادل، فمصدر المواد الخام واحد ومصدر رأس المال واحد ومصدر العمالة واحد والتاجر والموزع واحد .. والطامة الكبرى انه في نهاية الأمر نفس الواحد، في مثل هذا النظام الانتاجي لا مكان لتطور قوى الانتاج ولا لاي نوع من التنافس سوى "المسابقات الاشتراكية" المفتعلة، ومن الناحية الاخرى لا مكان لحقوق مكتسبة للمنتج فكل الحقوق ممنوحة. عندما يكون صاحب العمل هو النقابي فلا مكان لحقوق نقابية الا التي تنتمي الى القاعدة الايديولوجية للنظام، وهذه القاعدة الايديولوجية تحولت مع الزمن الى دين رسمي دون متدينين. والامتيازات التي تقدمها هذه القاعدة الايديولوجية من تأمينات اجتماعية وخدمات صحية تآكلت مع الزمن وأصبحت مرتبطة بمستوى معيشي منخفض ومستوى خدماتي منخفض، ليست حاله بأفضل من حال القطاعات الانتاجية.

في مثل هذا النظام لا مجال لحماية البيئة او التعامل معها بشكل انساني يأخذ بعين الاعتبار جودة الهواء والماء الذي يستهلكه الناس ويخطط للاجيال القادمة. تتعامل رأسمالية الدولة مع الطبيعة كما تعاملت معها الرأسمالية في بداية عصرها، تعامل المحتل المؤقت الذي يريد استهلاك الطبيعة بأسرع وقت ممكن دون الأخذ بعين الاعتبار النتائج الوخيمة تترتب على هذا النوع من التعامل.

٢) التناقض الثاني هو التناقض بين العقيدة والممارسة او بين التبرير النظري لشرعية السلطة وبين ممارستها: مهما قيل ويقال عن الماركسية-اللينينية كعقيدة جامدة وايديولوجيا تبريرية تفسر كل شيء بالعودة الى نصوص مكتوبة حولت الى كتب مقدسة، ومهما قيل ويقال عن مجموعة الترهات التي انتجها منظرو الانظمة فيما سمي العالم الاشتراكي، فانه يبقى هنالك امران يتوجب عدم نسيانهما حتى في أسوأ الحالات: ١) ان المرجع الأول والاساسي لكل هذا البناء الايديولوجي يظل كارل ماركس، ومن الممكن العودة الى كتاباته ثم الانطلاق منها الى تقاليد ماركسيه اخرى وصولا الى مقولات تحررية من احدث وأعنف طراز، مقولات تنفي البنية الماركسية القائمة بأكملها بالانطلاق من الماركسية كنظرية نقدية تحررية. ولا بد ان نقول ان اشد الانتقادات وادق التحليلات لرأسمالية الدولة وطفيليتها وتعفنها كانت تنظيرات ماركسية منذ ثورة اكتوبر وحتى الثمانينات من هذا القرن. ٢) ان مصدر شرعية السلطة في هذه الدول هو نظريا الشعب. ومن هنا حداثة هذه الانظمة. فرغم عفونتها فانها تنتمي الى الحداثة وتستمد شرعيتها من الشعب لا من الله. ولذلك حتى في احلك ساعاتها ظلمة كانت هذه الانظمة في حاجة الى افتعال انتخابات لبرلمانات صورية. ان النظام الذي يحتاج الى تنظيم انتخابات شكلية او صورية، انتخابات المرشح الواحد والحزب الواحد، هو نظام منفصم الشخصية لان الانتخابات هي نقيض الواحد. وعملية الانتخابات هي عملية تثقيفية تسيس الناس ولا بد من ان يطالب اولئك الناس في مرحلة من المراحل بان تكون الانتخابات بين عدة خيارات لا بين واحد ونفسه. والانتخابات الصورية هي تناقض لا بد ان ينقلب أحد طرفيه على الآخر، الشعب او الواحد.

تكتمل طفيلية جهاز الدولة البيروقراطي وديكتاتورية الحزب الواحد، المشيدة

باسم ديكتاتورية الطبقة، بانعدام الحياة العامة والرأي العام والديمقراطي، وهي باختصار تكتمل بوقوع كل ما تنبأت بوقوعه روزا لوكسمبورغ في مقالها الشهير "الثورة الروسية" - الذي كتبته عام ١٩١٨. لم يقصد بديكتاتورية البروليتاريا في يوم من الايام شكل من اشكال الحكم. وحتى ديكتاتورية البروليتاريا بمعناها الاصلي فقدت معناها في عالمنا المعاصر ولم يكن لها أصلا اي معنى في روسيا، البلد الرأسمالي المتخلف، ناهيك عن معانيها المشوهة، والتي تعني ديكتاتورية بيروقراطية الحزب الواحد ولجنته المركزية وجهاز مخابراته.

إن انعدام الديموقراطية وتعفن النظام السياسي بانعدام أية رقابة شعبية عليه في حالة هذه الانظمة، يختلف عن أية ديكتاتورية نعرفها في التاريخ. فالمأساة هي ان هذه الانظمة ظلت تمارس اكذوبة تسييس الجماهير وتنظيمها في خلايا حزبية وتنظيمات نقابية، واكذوبة تدريس الماركسية اللينينية كعقيدة في المدرسة والجامعة ...الخ. وقليلة هي الديكتاتوريات التي تواصل تسييس الجماهير وتطالب العامل والفلاح المثقف "بالتعبير عن رأيه" في النادي وفي الحلقة الحزبية وفي النقابة وفي الانتخابات والاستفتاء والطقوس الحزبية الرسمية والمهرجانات الاحتفالية العديدة. وهذا النوع من الديكتاتوريات يلح على الناس باستمرار واصرار أن يمارسوا الكذب المرة تلو المرة تلو المرة. ولا يمضي وقت طويل حتى يصاب النظام والشعب بنوعين من انفصام الشخصية. فمحترفو اجهزة النظام يدركون الفرق بين ما يفعلون وبين ما يدعون انهم يفعلون. والشعب يعيش تناقضا لانه عندما "يعبر عن رأيه" لا يقول الحقيقة، بل هو يقولها حقا عندما "لا يعبر عن رأيه". وبعد ان تتحول هذه الحالة من الانفصام في الشخصية الى حالة طبيعية تكون النتيجة نوعا قاسيا من اليأس والاحباط واللامبالاة - لا يمكن تفسير تحرك الجماهير دون التغيير الذي حصل في قمة النظام السوفييتي، كما لا يمكن تفسيره بحنين الجماهير الى الديمقراطية. وإن القوى الديموقراطية الراديكالية التي تحركت في البداية لاسقاط هذه الانظمة، تحولت الى اقلية ضئيلة في كافة دول اوروبا الشرقية عندما تحركت الجماهير الواسعة بعد أن ظهر ان هذه الانظمة غير قادرة وغير راغبة في الدفاع عن نفسها - عندئذ تبين مدى جاذبية النظام

الرأسمالي الغربي للجماهير الواسعة ومدى هامشية موضوع الديموقراطية كما طرحتها القوى الراديكالية التي تحركت في البداية.

ما زال اللغز الذي يحير الباحثين هو عدم قدرة بل وعدم رغبة اجهزة الأمن في هذه الانظمة في الدفاع عن نفسها، خاصة في بلد مثل المانيا الشرقية انهار مرة واحدة، تاركا مكانه ثقبا اسود في فضاء التاريخ. وفي اعتقادي ان البحث عن حل هذه المعضلة يجب ان يتم في سياق موضوع الديموقراطية ونوع الديكتاتورية الذي نشأ من خلال تناقض بين الايديولوجية والاخلاقية التي ينادي بها وبين الممارسة، هذا التناقض الذي أدى الى نوع من الكذب المستمر، والذي تحول الى حالة طبيعية تنمي نوعا من عدم الاكتراث واللامبالاة وحتى العدمية الاجتماعية لدى محترفي النظام. فعندما وجدت هذه الانظمة نفسها في مواجهة مع الشعب الذي تتحدث باسمه صمتت صمت القبور، وعندما تحول الشعب الى ذات ناطقة بدل ان يكون موضوع الحكم الصامت، ابتلعت الانظمة لسانها.

٣) يتجلى التناقض الثالث في تعامل هذه الانظمة مع المسألة القومية. ولن اعالج في هذا السياق موضوع وجهة او وجهات نظر الماركسية في المسالة القومية. وكما تلاحظون فانني لم ولن اتطرق في هذه المحاضرة الى علاقة الماركسية كفكر مع اي من المواضيع المطروحة، لانني لا ارى علاقة بنيوية توجب الشرح بين الماركسية وبين الايديولوجيات والممارسات التي سادت دول اوروبا الشرقية. وليس هذا دفاعا عن الماركسية، التي اعتقد انها دخلت الازمة قبل ان تدخلها هذه الانظمة نتيجة لعوامل اخرى اهمها التغيرات البنيوية في المجتمع الرأسمالي الحديث وليس تشويه الماركسية في المجتمع الاشتراكي. فالماركسية في نهاية الأمر هي نظرية في الرأسمالية وليست ايديولوجيا لنظام حكم.

لعلي اريد ان اقول هنا ان المحاولة التي تمت في الدول المتعددة القوميات لاقالة امة على اساس العقيدة او الايديولوجيا، امة مادتها اللاصقة هي الحزب الواحد وعقيدته، هي محاولة فشلت فشلا ذريعا. يتم الانتماء الى الأمة الحديثة، اذا كانت متعددة القوميات، عبر المواطنة الديموقراطية باقنيتها المتعددة والانتماءات

الوسطية المتعددة التي تمنحها هذه المواطنة. وقبل ان تطرح المواطنة الديموقراطية في دولة ذات سيادة كأساس لوجود الامة، كانت الايديولوجيا او العقيدة هي الجامع بين القوميات المتعددة في امة واحدة كجسم متخيل. وهناك امثلة عديدة في التاريخ اهمها الامبراطورية الرومانية المقدسة التي جعلت الكاثوليكية اساسها والبابا في الفاتيكان رمزها، والامبراطورية الاسلامية التي جعلت الاسلام جامعا بين شعوبها والخليفة جامعا بين سلطاتها ورمز ارتباط دينها بدنياها. وقد انتهت هذه التجارب تاريخيا لاسباب متعددة، كما انهارت التجربة الاخيرة من هذا النوع، وهي التجربة السوفييتية. فبانهيار الحزب الشيوعي السوفييتي زال العامل الموحد والوحيد بين شعوب الاتحاد السوفييتي في امة واحدة، وبانهيار شرعية الايديولوجية زالت المادة اللاصقة ولو بشكل مصطنع لشعوب هذه الامبراطورية. وفي واقع الأمر لم تنشأ امة سوفييتية في يوم من الايام.

لقد حاول النظام السوفييتي ان يتعامل مع الشعوب وتراثها بقدر من الاحترام وان يزيل آثار القمع القومي الذي مارسته القيصرية الروسية. ومع احياء لغات وتراث الشعوب المختلفة في الاتحاد السوفييتي لم تنشأ الامة السوفييتية الموحدة لهذه الشعوب التي شجعها الحزب على ممارسة حياتها القومية، ولو بشكل انتقائي، وان تتكلم وتكتب لغاتها القومية. وبقيت هذه الشعوب غريبة عن الامة السوفييتية المجردة لانها لم تمارس الانتماء اليها بشكل عضوي عبر مواطنة ديمقراطية. اذن فقد بقيت هذه الامة المجردة ايديولوجيا مفروضة من اعلى لا تمت الى التراث المحلي بأية صلة. يضاف الى ذلك ان حدود سيادة القوميات المختلفة والاقليات التي تعيش في الجمهوريات المختلفة وضعت ورتبت بموجب حاجات الخطة المركزية وحاجات النظام السوفييتي أولا، مع الاخذ بعين الاعتبار القضايا المحلية ثانيا، مما أدى الى نشوء مشكلة اقليات وحدود اعتباطية بين القوميات - عالجها ستالين في حينه عن طريق التهجير القسري الجماعي - ولكن هذه القضايا بقيت كامنة ساكنة في الفترات التي تلت حكم ستالين الى ان انفجرت في اللحظة المناسبة بمجرد ان تضعضعت شرعية الايديولوجيا وقوة النظام

المركزي. لقد انفجرت مسألة القوميات في الاتحاد السوفييتي بشكل يذكر ببلقان القرن التاسع عشر.

في هذه الايام تمر يوغوسلافيا والاتحاد السوفييتي كلاهما بمراحل تجاوزتها الدول الرأسمالية المتطورة قبل اكثر من قرن من الزمن، مراحل تشكيل الوعي القومي ومعارك حق تقرير المصير والنزاعات الحدودية. وكل ذلك يؤكد انه لا يمكن تجاوز المراحل التاريخية بقفزات، فما بالك عندما تكبت حركتها بخطوات قمعية.

وفي اعتقادي أن هذه التناقضات الثلاثة أوصلت امكانية اصلاح النظام من داخله الى طريق مسدود. فما ان اثار الاصلاح هذه التناقضات حتى تبين ان حلها لا يتم الا بحل النظام ذاته. لقد انتهت الاصلاحية (محاولة اصلاح النظام من داخله) وانتقلنا الى مرحلة تغيير النظام تغييرا شاملا بل وتقويض هذا النظام بعد فشل المحاولة الانقلابية موضوع محاضرتنا.

فشل حالة الطوارىء التي سميت انقلابا :

(١)

في مقال نشرته صحيفة هيرالد تريبيون(١)، تعبر جين كيرباتريك إحدى منظري اليمين الامريكي، عن فرحتها لانه لم يكن بين منظمي محاولة الانقلاب في الاتحاد السوفييتي تروتسكي واحد يتقن فن تسخير العنف للوصول الى السلطة. وفي مقابلة مع صحيفة لوموند(٢)، يقول رئيس مجلس السوفييت الأعلى لوكيانوف (المتهم حاليا بالتواطؤ مع المحاولة الانقلابية)، ان "منظمي الانقلاب كانوا مجرد هواة، كل هذه المؤامرة لم تكن جادة ولم يتوقف اعضاء لجنة الطوارىء عن التصريح لي بانهم سيعلنون حالة طوارىء يستطيع بعدها ميخائيل سيرغييفتش (غورباتشوف) ان يرجع ويقطف ثمار عودة النظام الى نصابه ...".

فهل صحيح ما يقال؟ هل فشلت المحاولة الانقلابية لان منظميها كانوا هواة او سكارى كما زعم مؤخرا؟

إن المحاولة الانقلابية الأخيرة في الاتحاد السوفييتي هي من الحالات النادرة في التاريخ الحديث التي وقعت فيها محاولة انقلابية في دولة عظمى - وهي من الحالات النادرة في التاريخ التي ينهار فيها النظام عندما يعلن عن حالة طوارىء ... وربما كان هذا الحدث الجلل، اي تفكك اوصال النظام السوفييتي لحظة محاولته التحرك، دون ان يهزم في حرب خارجية ودون كوارث طبيعية او مجاعات تعقب حربا عظمى او حربا أهلية، حدثا فريدا من نوعه في التاريخ ويحتاج الى تأمل وتحليل. فمتى انهارت دولة عظمى دون حرب وبعد اكثر من اربعين عام من السلام؟ ربما توفر في الاجابة عن هذا السؤال كثير من المستجدات بالنسبة الى العلوم السياسية. ولكن على اية حال فان المحاولة الانقلابية لم تفشل لانه لم يكن بين الانقلابيين تروتسكي واحد، بل انه حتى لو عاد المكتب السياسي البلشفي بأكمله لما نجحت المحاولة الانقلابية.

ربما كان هنالك نوع من التسرع في تسمية المحاولة الانقلابية انقلابا. فمن زاوية اخرى يمكن رؤية الموضوع بأكمله ان النظام السوفييتي باقطابه الاساسية الثلاثة، الحزب والجيش والمخابرات، اعلن حالة طوارىء في البلاد ولم يستطع ان ينفذها، وذلك نتيجة لتطور مركب يعود تاريخه الماضي الى نشأة وتطور النظام السوفييتي، ويعود تاريخه الحاضر الى عملية اعادة البناء التي انطلقت عام ٨٥ كعملية اصلاحية من داخل النظام انتهت الى طريق مسدود. لقد استند منظمو المحاولة الانقلابية الى بندين في الدستور لاضفاء الطابع القانوني على اعلان حالة الطوارىء: البند الأول ويحمل الرقم ١٢٧(٧) ويتعلق بممارسة نائب رئيس الدولة للسلطة في حالة عدم تمكن الرئيس من ممارستها لاي سبب من الاسباب. والبند الثاني ١٢٧(٣) وهو يتيح لرئيس الدولة اعلان حالة الطوارىء في البلاد مع تحديد المنطقة والمدة الزمنية وبعد ابلاغ السلطة المحلية بذلك.

وبعد استناد قادة المحاولة الى هذين البندين في الدستور، اعلنت بعض

الجمهوريات ومنها روسيا وجمهوريات البلطيق عدم قانونية الانقلاب، وبدأت بين الطرفين حرب، يمكن ان نطلق عليها اسم "حرب قوانين"، عبرت عن ازدواجية السلطة في الاتحاد السوفييتي. ولم يكن باستطاعة اعضاء لجنة الطوارىء اعتقال قادة "المعارضة"، ولا اغلاق وسائل الاعلام ولا فرض منع التجول الذي اعلن ...الخ، كما لم تستطع "المعارضة" ان تحرك الجماهير ولا ان تنجح الاضراب العام الذي اعلنه يالتسين يوم ٨\١٩ ولا تنظيم مظاهرات جماهيرية عارمة. ولم يكن غباء اعضاء لجنة الطوارىء ولا "شطارة" يالتسين هي التي افشلت حالة الطوارىء، بل أفشلها واقع تفكك وتفتت النظام السوفييتي. وكما كان هنالك من قفز عن السور المحيط باحواض السفن المحاصرة في جدانسك ليخاطب العمال المحاصرين (فاليسا)، كان هنالك من يصعد في ظرف التوازن على دبابة ليلقي خطابا يعلن فيه ان حالة الطوارىء غير قانونية. هذه لحظات التاريخ النادرة التي ينشأ فيها امثال فاليسا ويالتسين ليتحولوا الى زعماء بونابرتيين.

لن نستطيع لا في محاضرة ولا في الف محاضرة ان نتخلص من تأثير وسائل الاعلام المحوسبة في العقد الأخير. لقد اقتنع العالم ان هنالك انقلابا شيوعيا متشددا في الاتحاد السوفييتي. وكما هو مطلوب في الدراما الاعلامية المتلفزة انقسم ابطال مسرحية موسكو الى اخيار واشرار. وكان المحترف الرمادي ياناييف ومعه السبعة الآخرون اعضاء لجنة الطوارىء (ستة منهم عينهم غورباتشوف في مناصبهم) يمثلون الشر بعينه، فيما كان يالتسين يمثل قوى الخير والديمقراطية الصاعدة. ان رؤية الأمور بشكل علمي في عصرنا يعني تجاوز مقولات وسائل الاعلام المصورة التي تخضع لقوانين الدراما كما تخضع لقوانين السوق. ولا مجال للوصول الى اي حكم علمي على الامور دون تجاوز كلاشيهات الخير والشر وانتقائية وتصنيفية وسائل الاعلام. وكما كان نقد الايديولوجيا في العصور السابقة يبدأ بنقد الدين، فهو في عصرنا يبدأ بنقد وسائل الاعلام. أي أن نقد الايديولوجيا يبدأ بنقد الوعي المقلوب في مشهدية وسائل الاعلام.

منذ ان قام كافنياك بقمع ثورة ١٨٤٨ في فرنسا الى ان اطاح بينوشيت بالسلطة المنتخبة في تشيلي واحداث تيان مان مين في الصين قبل عامين، نشأت

تجربة تاريخية طويلة تدل على ان من الممكن فرض قوانين السوق الرأسمالية بالقوة وبالانقلابات والديكتاتوريات العسكرية. وليس هنالك اي دليل على ان ياناييف وزملاءه السبعة ارادوا العودة الى اقتصاد رأسمالية الدولة الستاليني، بل هنالك عدد من الادلة على انهم اصلاحيون ولكن من داخل النظام ارادوا انقاذ جهاز الدولة المركزي وهيبته وسلطته، في ظل انتقال منظم نحو رأسمالية السوق.

(٢)

ان التناقض الاساسي الذي جعل عملية الاصلاح من داخل النظام تصل الى طريق مسدود كمقدمة للانقلاب، هو التناقض بين "الغلاسنوست" "والبيريسترويكا". ففي الوقت الذي حطمت فيه عملية الانفتاح شرعية السلطة، ضربت النظام المركزي، وهو الذات الاقتصادية الفاعلة. ان النظام الذي يأخذ على عاتقه ترتيب مجمل الحياة الاقتصادية من انتاج المعدات الصناعية الثقيلة وحتى توزيع الاحذية وعلب السجائر، هو النظام الذي توضع على عاتقه المسؤولية حتى عن غياب علب السجائر عندما تسنح الفرصة لذلك.

لقد قوضت عملية "الغلاسنوست" بالتدريج النظام الاقتصادي التراتبي العمودي القادر على تحرير الاوامر الخاصة بعملية الانتاج والتوزيع، واتاحت للناس في نفس الوقت الفرصة للتعبير عن نقمتهم على الوضع الاقتصادي، دون ان يستطيع النظام تقديم بديل لذاته من داخله. وباختصار، زادت عملية "الغلاسنوست" موضوعيا من تردي احوال الناس المعيشية ومن قدرتهم على التذمر والتعبير عن النقمة في نفس الوقت(٣). لقد أدى الانفتاح وحرية التعبير عن الرأي الى:

١) تقويض شرعية النظام.

٢) ادراك الفجوة بين الاتحاد السوفييتي والعالم الغربي من حيث مستوى المعيشة والتقدم التكنولوجي.

٣) تطوير تدريجي للميكانيزمات اللازمة لتحويل الشكوى والتذمر الى صراع شامل مع النظام. وفي بلد مثل الاتحاد السوفييتي فان تقويض النظام السياسي يعني انهيار النظام الاقتصادي القائم ولو كان مشلولا ومصابا بالجمود.

لقد دمر غورباتشوف شبكة قديمة من العلاقات التراتبية الاقتصادية كانت تعمل دون نجاعة ولكنها تؤدي في نهاية الامر الى وصول خبز ونقانق باسعار رخيصة الى الحوانيت، كل ذلك دون ان يقدم لها بديلا متمثلا في قوانين السوق (اللهم عدا السوق السوداء). وقد استعاض النظام وباستمرار منذ بداية البيريسترويكا عن قوانين السوق كبديل للخطة المركزية، بالتضخم المالي، اي طباعة النقود لسد العجز المالي المتعاظم، ثم رفع الاسعار باستمرار لامتصاص فائض الاموال التي لا تجد مقابلها بضائع معروضة في السوق. ونتيجة لارتفاع الاسعار الاخير في نيسان ١٩٩١، ارتفعت تكاليف المعيشة في الاتحاد السوفييتي بنسبة ٧٤٪(٤). وفي ٣٠ تموز ١٩٩١ كشف البنك المركزي في الاتحاد السوفييتي غير ان طباعة النقود ازدادت بنسبة ٤١٠٦٪ في النصف الأول من عام ١٩٩١، وان الخلل في الموازنة يبلغ ٦٠ مليارد روبل أي ضعف ما كان مخططا. وقد اعترف رئيس البنك فيكتور جيراتشينكو في ٩ آب انه أمر بطباعة ٨٠ مليارد روبل على الأقل لتغطية العجز، أي بزيادة ٤٥ مليارد عن المبلغ المقرر سلفا(٥).

لقد وصل الاتحاد السوفييتي الى نسبة تضخم مالي تبلغ ١٠٠٪(٦) ويتوقع بعض الخبراء الاقتصاديين ان تصل النسبة الى ١٠٠٠٪ خلال فترة قصيرة اذا بقي الوضع الاقتصادي على ما هو عليه.

وبسبب المشاكل في الصناعة النفطية السوفييتية الناجمة عن التخلف التكنولوجي والفوضى في الفترة الأخيرة من ناحية، وانخفاض اسعار النفط من الناحية الأخرى، فقد انخفض احتياطي العملة الصعبة اللازمة لشراء الواردات الضرورية، فانخفضت واردات الاتحاد السوفييتي بنسبة ٤٥٪ في الربع الأول من عام الانقلاب - وهي واردات ضرورية وحيوية للاستهلاك ولتشغيل بعض القطاعات الانتاجية.

في الوقت نفسه، ونتيجة لتعزز سلطة الجمهوريات الفدرالية على حساب سلطة المركز (سنعود الى هذا الموضوع لاحقا) تمكنت هذه الجمهوريات من اعلان حرب

ضرائبية على السلطة المركزية، وبلغ حجم المبلغ المرفوض دفعه من المستحقات الى ٣١ مليارد روبل. ولكن الجمهوريات نفسها كانت تعيش خللا لا مثيل له في موازناتها، فقد بلغ الخلل في روسيا وحدها ٢٠٠ مليارد روبل وفي الجمهوريات كافة حوالي ٣٠٠ مليارد روبل، اي ما يساوي ٣٠٪ من مجمل الدخل القومي السنوي(٧).

إن الرقم الذي يعبر اصدق تعبير عن وضع الاقتصاد السوفييتي منذ العام ١٩٨٥ هو انخفاض الدخل القومي بمعدل ٤،٨٪ سنويا، ومن المتوقع ان يصل الانخفاض هذا العام الى ١٠٪(٨).

خلال عملية تأرجح طويلة، كانت تنتهي في كل جولة باصدار عدد جديد من المراسيم والقوانين، هدمت البنية التراتبية للاقتصاد المركزي السوفييتي ولم يستعض عنها بعلاقات تبادل منتظمة تلقائيا بين الوحدات الانتاجية. واذا كان التباطؤ والتثاقل قانون التبادل في الماضي، وان لم تكن هنالك نجاعة في تزويد المصانع والمزارع بالمواد الخام وقطع الغيار، فقد كان هناك خلال فترة البيرتسيرويكا عديد من المصانع والمزارع دون مواد خام او قطع غيار، لان علاقات التبادل نسفت تماما. ولم تسفر الادارة الذاتية التي منحت لبعض الوحدات الانتاجية، في نهاية الأمر، الا عن زيادة في الفوضى. فقد واصلت الادارات السابقة اتباع نفس الاساليب ولكن بمسؤولية ونظام محاسبة اقل من السابق. ولم ينشأ التنافس ضمن اطار السوق كبديل عن المحاسبة. وازداد الشعور بعدم المسؤولية بغياب مالك او صاحب للبيت ولو كان هذا المالك في السابق مجردا في صورة الدولة او القطاع العام. كما انتشرت ظاهرة الرغبة في الاثراء السريع لدى المدراء قبل ان ينهار النظام بأكمله. وتذكر الاجواء السائدة في الاتحاد السوفييتي قبل محاولة الانقلاب بالاجواء التي سادت الوحدات الانتاجية والخدماتية في اوروبا الشرقية قبل انهيار الانظمة عام ٨٩/١٩٩٠ - الرغبة في السرقة والاثراء السريع قبل ان تنهار عملية الاصلاح وتنهار معها البنية الاقتصادية والسياسية القديمة برمتها.

كما نشأت ظاهرة جديدة في الاتحاد السوفييتي، وهي ظاهرة مثيرة للقلق من

حيث حجمها، هي ظاهرة الجريمة المنظمة التي دخلت في الفجوة القائمة بين حاجة الناس الى الاستهلاك وشلل نظام التوزيع القائم، لتنظم "سوقا سوداء" متشعبة لم يسبق لها مثيل في الاتحاد السوفييتي او اوروبا الشرقية. مما دفع النظام الى تشكيل وحدات خاصة في وزارة الداخلية لمكافحة الجريمة المنظمة. لم يشهد الاتحاد السوفييتي مثل هذه الحالة من الفوضى ولم يشعر الناس بمثل هذه الدرجة من عدم الاستقرار وعدم الامان او غموض المستقبل منذ ثورة اكتوبر. لقد راهن منظمو المحاولة الانقلابية على هذه المشاعر الجماهيرية.

في ظل هذه الأحوال الاقتصادية التي ادت الى تصاعد موجة الاضرابات وانتقالها الرسمي من منطقة الى اخرى، خاصة لدى عمال المناجم في سيبيريا وبيلوروسيا، حاول النظام تهدئة النفوس تارة من خلال قطع الوعود بالانتقال تدريجيا الى اقتصاد السوق وتأميل الجماهير في الاستثمارات الاجنبية، وطورا بالتهديد باستخدام القوة لضبط عملية الانتاج.

لقد تأرجح النظام وتردد الى درجة زادت من ارتباك الجماهير ومن عزلة النظام. فقد تبنى النظام في ربيع عام ١٩٩٠ خطة ستفسلاف شتالين وجريجوري يافلنسكي للانتقال خلال ٥٠٠ يوم الى اقتصاد السوق ثم عاد وتخلى عنها في خريف نفس العام. وبدا ان النظام عاجز عن اتخاذ قرار يرضي القوى الجديدة التي نشأت في ظل عملية الاصلاح، ويحافظ في نفس الوقت على امتيازات النظام المركزي الذي ما زال اساس السلطة السوفييتية وعلى رأسها غورباتشوف نفسه.

مع مطلع خريف هذا العام بدأ السوفييت ينتظرون شتاء طويلا وباردا وقاسيا. ولكي ندرك حجم المأساة يجب ان نتذكر ان الاتحاد السوفييتي الذي استورد ١٦ مليون طن من الحبوب في العام الماضي سيضطر الى استيراد ٤٠ مليون طن في العام القادم(٩). يضاف الى ذلك ان شبكة التوزيع القائمة في البلد غير قادرة على ايصال الغذاء المستورد في الوقت المحدد (أي قبل ان يتلف نصفه) الى المستهلك، كما تضاف الى ذلك المخاوف من حروب غذائية تشنها الجمهوريات السوفييتية ضد

بعضها نتيجة للصراعات القومية او نتيجة للبحث عن الربح، كما حدث في اوكرانيا التي بدأت تلوح بذلك(١٠).

ووقعت الطامة الكبرى عندما عاد غورباتشوف من مؤتمر الدول الصناعية السبع خالي الوفاض، الا من وعود قطعتها هذه الدول بدعم الاقتصاد السوفييتي عن طريق ايفاد الخبراء واسداء المشورة من اجل تعميق عملية الاصلاح، ومنح الاتحاد السوفييتي صفة مراقب في صندوق النقد الدولي.

(٣)

هنالك تشابه واضح بين احداث ١٩٨٩ في بلدان اوروبا الشرقية واحداث ١٩٩١ في الاتحاد السوفييتي. ففي كلتا الحالتين لم يعد الحديث ممكنا عن عملية اصلاح تجري داخل النظام، واصبح واضحا ان العملية هي عملية انهيار شامل. ومن المفيد ان نتذكر ان الأثر الأول لانهيار انظمة اوروبا الشرقية عام ١٩٨٩ على الاتحاد السوفييتي، كان الغاء البند السادس في دستور البلاد في ذلك العام والذي يفرد دورا قياديا للحزب الشيوعي السوفييتي.

في ١٢ حزيران ١٩٩١ انتخب بوريس يالتسين في انتخابات مباشرة تجري لاول مرة رئيسا لجمهورية روسيا - وكان جابرييل بوبوف قد انتخب رئيسا لبلدية موسكو وانا‌تولي سوبتشاك رئيسا لبلدية لينينغراد (سان بترسبورغ حاليا، بعد ان صوت ٥٥٪ من سكان المدينة لصالح تغيير اسمها) - والثلاثة يمثلون الاوساط الراديكالية في المعارضة الروسية التي دعت الى التخلي عن الحكم الشيوعي. وقد حصل اولئك المرشحون بالمعدل على ٦٠-٦٥٪ من اصوات الناخبين مقابل معدل ٣٥٪ لكافة المرشحين الحزبيين. كان بالامكان استشفاف وادراك اهمية هذه الانتخابات واتجاهاتها اذا قورنت مع انتخابات ٤ حزيران في بولندا التي قامت بعدها اول حكومة غير شيوعية في اوروبا الشرقية.

لقد اعتقدنا في البداية ان الاحداث في اوروبا الشرقية والتي استوردت

الشيوعية بالاحتلالات العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية، تختلف نوعيا عن التحولات في الاتحاد السوفييتي (في روسيا بشكل خاص) حيث يمتلك الحزب الشيوعي تقاليد قومية وحيث يمتزج التضامن مع النظام بالتفاعل مع الوطن. ولكن التحولات المتأخرة في الاتحاد السوفييتي اثبتت ان علاقة الشعب بالنظام لا تختلف جوهريا عن علاقة بقية شعوب اوروبا الشرقية بانظمتها. وان مفهوم الوطن هو مفهوم متغير باستمرار، كما نشهد الان في يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفييتي مع ميل واضح الى ربط الوطن بالانتماء القومي - ربما كان بالامكان تدارك الامور في الاتحاد السوفييتي لو حاول النظام ولو مرة واحدة التعامل مع تقاليد وتاريخ الحزب في ذلك البلد ببعض الحذر، او طرح بديل واحد معقول للايديولوجية القومية المحلية التي اخذت بالانتشار في اوساط الجماهير الواسعة كالنار في الهشيم. وابرز مثال على ذلك موقف النظام من الهجرة اليهودية، فلم يصدر النظام بيانا او تصريحا واحدا رسميا يأسف فيه على هجرة اليهود السوفييت او يدعوهم الى البقاء او يتعهد بحمايتهم، اذا صح ان ظاهرة العداء للسامية آخذة في الانتشار من جديد في روسيا واوكرانيا.

لقد اعتقد غورباتشوف ان باستطاعة التكنوقراط الذي نشأ داخل الجهاز الحزبي والذي ينتمي هو اليه، ان يقوم باصلاح النظام من الداخل (وهم انتشر في بلادنا حول تجديد شباب الاشتراكية). ولكن من اجل ذلك كانت هنالك حاجة الى تحريك جماهير الشعب. ولكن التجربة اثبتت انه حين تطلق الحريات الديموقراطية لتحريك الجماهير فان العملية تطلق طاقات لم تكن مأخوذة بالحسبان(١١). لقد أدت الحركة الاصلاحية مع الانفتاح الذي رافقها الى نشوء قوى جديدة تحالفت مع القوى الاصلاحية، ولكن بجدول اعمال مختلف ومن منطلقات مختلفة، تصب جميعها في نسف النظام القائم من اساسه لا في محاولة احيائه. وابرز مثال على هذه القوى في البداية كان اندريه ساخاروف المدافع الدؤوب عن حقوق الانسان في الاتحاد السوفييتي، ولكن الامثلة تجاوزت الحصر والتعداد فيما بعد. وبين الحاجة الى كسب حلفاء جدد لعملية الاصلاح من ناحية، والدافع الى المحافظة على النظام القائم من الناحية الاخرى، كانت العملية تخرج عن حدود السيطرة في كل مرحلة ليتغير بعدها جدول الاعمال. وكان عقب اخيل لكل هذه العملية هو الانتخابات

التي تنظم من حين الى آخر لتخرج عن الاطار الذي رسم لها، لانها حين تحقق النتائج المرجوة للمصلحين ضد المحافظين تعطي دفعة لحلفاء العملية الاصلاحية الذين يريدون من خلالها الاجهاز على النظام برمته. بعد كل انتخابات في اوروبا الشرقية، وحتى الانتخابات غير الديمقراطية والمراقبة منها، خرج اعداء النظام بانجازات اكبر، كانت تؤدي في العادة الى عقد حوارات الدائرة المستديرة والتي تقود في البداية الى مشاركتهم في السلطة ثم الى انتقال السلطة كاملة الى ايديهم في الانتخابات المقبلة: ومن الامثلة الكلاسيكية على ذلك هنغاريا وبولندا.

عندما نظمت انتخابات عامي ٨٨ - ١٩٨٩ في الاتحاد السوفييتي حصل مرشحو غورباتشوف على الاكثرية المنشودة، ولكن وفي نفس الوقت دخل الى مؤتمر مفوضي الشعب مندوبون تنظموا في النهاية في كتل تشبه القوائم الحزبية، فقد تحلقت حول اندريه ساخاروف، مثلا، كتلة اطلق عليها اسم "كتلة الاقاليم" كان من ابرز اعضائها بوبوف (رئيس بلدية موسكو لاحقا) وسوبتشاك (رئيس بلدية لينينغراد لاحقا) وقد تحركت هذه الكتلة بشكل واضح منذ تشكيلها من اجل تغيير النظام القائم بتجاوزها حدود اصلاحه. ومع ان الكتلة لم تنشر اهدافها فقد كان من الواضح ان هدفها تغيير السلطة واقامة حكومة دستورية ليبرالية والانتقال الى نظام السوق في الاقتصاد.

في نفس الفترة وقعت احداث اوروبا الشرقية التي قدمت نموذجا عن امكانية انهيار السلطة التي لم تقم حتى بالدفاع عن نفسها. وبدأت ظاهرة جديدة في العملية الاصلاحية هي ظاهرة حرب القوانين بين الجمهوريات السوفييتية والنظام المركزي. فقد أخذت الجمهوريات تسن قوانين تتعارض مع القوانين المركزية وتدفع باتجاه نقل الصلاحيات بالتدريج الى الجمهوريات من طرف واحد ودون انتظار موافقة النظام المركزي. وقد تقدمت هذه العملية بشكل زاحف وتدريجي، وعندما حل صيف ١٩٩٠ كان النظام المركزي قد اصبح ضعيفا جدا.

في آذار ١٩٩٠ انتخب بوبوف رئيسا لبلدية موسكو كممثل عن "حركة روسيا الديموقراطية" وسوبتشاك رئيسا لبلدية لينينغراد. كما انتخب يالتسين، الذي سبق

أن أقيل من امانة منظمة موسكو الحزبية، نائبا للبرلمان عن مدينة سفيردلوفسك السيبيرية، ثم انتخب بمعارضة من غورباتشوف رئيسا لبرلمان روسيا. وبعد هذا الانتخاب اعلن البرلمان السيادة الروسية.

ردا على هذه التطورات، وبعد ان اعلنت جمهوريات البلطيق استقلالها، بدأ النظام المركزي في خريف ١٩٩٠ بشن حملة ردة على الاصلاحات، بعد ان بدا أن سلطته آخذه في التآكل والتدهور. في تشرين الأول عقد اجتماع لقادة وممثلي المجمع الصناعي العسكري مع غورباتشوف تخلى بعدها الأخير عن خطة ال ٥٠٠ يوم الاقتصادية والتي تهدف الى نقل البلد الى اقتصاد السوق الحرة. في تشرين الثاني وبعد اجتماعه مع الف من ضباط الجيش الكبار، تخلى غورباتشوف عن وزير داخليته الاصلاحي فاديم باكاتين وعين بدلا منه رئيس جهاز المخابرات السابق بوريس بوغو (الذي شارك في تنظيم المحاولة الانقلابية لاحقا). في تشرين الثاني استقال شيفاردنادزه وزير الخارجية بعد خطاب مفاجيء حذر فيه من خطر الديكتاتورية. في كانون الأول اقيل ريشكوف من رئاسة الحكومة لصالح فالنتين بافلوف الاكثر محافظة، وانتخب يانايف نائبا لرئيس الدولة (وكلاهما شارك في المحاولة الانقلابية). وفي نفس الفترة تحركت قوات الجيش والشرطة ضد الحركات الوطنية في لتوانيا ولاتفيا في احداث اسفرت عن مقتل ٢٠ شخصا. واستمرت الردة على الاصلاحات من خريف ١٩٩٠ حتى مطلع ربيع ١٩٩١، وفي هذه الفترة بدا كأن غورباتشوف يتحول الى ياروزلسكي ضد نفسه.

في هذه المرحلة لعبت الفوضى الاقتصادية دورا هاما في اظهار تحرك الجهاز المركزي كأنه استجابة لخوف الجمهور من انعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي. وتميزت الخطوات الاقتصادية التي أعدها رئيس الحكومة الجديدة بعودتها الى التشديد على الخطة المركزية والانضباط في العمل ودفع الضرائب. وقد فسر بعض المعلقين الاقتصاديين هذه الخطوات بأنها اقتداء بالنموذج الصيني الذي يحاول الانفتاح اقتصاديا مع المحافظة على نظام مركزي متعايش مع القطاع الخاص في ظل ديكتاتورية سياسية.

ولكن هذه التطورات التي حيرت المعلقين السياسيين في حينه، والتي تفجر فيها الصراع بين غورباتشوف ويالتسين الى درجة المشادات الاعلامية، كانت مقدمة الى عودة الاصلاح بشكل أعنف، والى عودة معارضي السلطة الى المسرح السياسي أكثر قوة وباوراق مكشوفة، محموابن على اكتاف حركة الاضرابات التي اخذت في الانتشار غير مذعنة لقوانين السلطة التي سنت خصيصا ضد الاضرابات.

(٤)

في آيار ١٩٩١ عاد عمال سيبيريا الى الاضراب الذي استمر اكثر من شهرين هناك، ثم امتد ليشمل مناجم بيلوروسيا، ورفعت في هذا الاضراب، اضافة الى المطالب الاقتصادية، شعارات سياسية. وكانت جماهير موسكو قد خرقت قرار منع المسيرات في موسكو فخرجت في مسيرة ضمت مئات الآلاف يوم ٢٨ آذار. في هذه الفترة استصدر يالتسين من برلمان روسيا قرارا ينص على اجراء انتخابات مباشرة لرئاسة الجمهورية في ١٢ حزيران.

لم ينته الاضراب في سيبيريا الا بعد موافقة النظام المركزي على ابرام اتفاقية ١+٩ بين النظام المركزي و ٩ جمهوريات (لم تنضم الى هذا الاتفاق ست جمهوريات هي جمهوريات القفقاز والبلطيق). وفي حين حصل غورباتشوف على وعد بالامتناع عن الاضراب والالتزام بانظمة العمل، حققت الجمهوريات اكثر من ذلك بكثير:

١) حق الانفصال مبدئيا لجمهوريات القفقاز والبلطيق.

٢) تحويل عدد من الصلاحيات الاقتصادية الهامة الى جمهوريات.

٣) وعد بانتخابات عامة حرة في العام ١٩٩٢.

٤) تحويل ملكية المناجم في سيبيريا الى جمهورية روسيا كمرحلة اولى نحو تحويلها الى وحدات انتاجية تعمل مباشرة بناء على حاجات السوق لا بناء على متطلبات الخطة المركزية.

وقد تضمنت الاتفاقية بنودا اخرى لم تنشر في حينه، مثل السماح بتأسيس

محطة بث تلفزيونية تابعة مباشرة لجمهورية روسيا، وجهاز مخابرات منفصل نسبيا يتعامل مباشرة مع الحكومة الروسية(١٢).

بعد ذلك قامت اول حكومة غير شيوعية في روسيا، حكومة ذات صلاحيات. ونمت معها ازدواجية واضحة في السلطة، واصبحت مسألة الاخلال بالتوازن القائم بين السلطتين الشيوعية المركزية والروسية غير الشيوعية مسألة وقت فقط: إما ان يقوم النظام المركزي "بانقلاب" يعيد تجميع السلطة في يديه، وإما ان تنتقل كافة السلطات الى حكومات غير شيوعية تقوم في الجمهوريات بعد ان قامت في الجمهورية الكبرى.

لقد ثبت تاريخيا ان من غير الممكن ان تكون ازدواجية السلطة حلا على المدى البعيد. فازدواجية السلطة هي مقدمة لحسم موضوع السلطة. في المرحلة الأولى عبر عن التوازن بين السلطتين بمصالحة بين غورباتشوف ويالتسين بعد قطيعة دامت منذ اقصاء الثاني عن امانة منظمة موسكو الحزبية. ولكن بعد توقيع اتفاقية ٩+١ تصالح يالتسين مع غورباتشوف من منطلق القوة والصلاحيات التي انتقلت الى يديه.

كان مفترضا ان تتطور هذه المعاهدة الى معاهدة جديدة بين المركز والجمهوريات، اقر لها ان توقع يوم الثلاثاء ١٩٩١/٨/٢٠. ولكن قبل هذا الموعد بيومين تحرك النظام المركزي في محاولة انقلابية لاعادة العجلة الى الوراء، ولكنه تحرك متأخرا بعد ان فقد قدرته على الحركة وفقد تراتبيته الداخلية ونظامه الداخلي، اي بعد ان فقد هيبته حتى لدى اجهزة الأمن.

وفي الحقيقة فان المحاولة الانقلابية بدأت بعد توقيع اتفاقية ٩+١ مباشرة، فقد تقدم نفس اعضاء "لجنة الطوارىء" لاحقا باقتراح الى اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، الذي عقد بعد التوقيع لاقالة غورباتشوف. ولكن غورباتشوف هزم هذه المحاولة التي تخلى عنها اصحابها بسبب حاجتهم الى التحالف مع غورباتشوف ضد التيار الراديكالي. وفي نهاية حزيران عاود التيار

المحافظ المحاولة في اجتماع مجلس السوفييت الأعلى حيث اقترح رئيس الحكومة بافلون على المجلس انتزاع حق سن المراسيم من غورباتشوف وتحويله اليه. وفي نفس الجلسه اتهم يازوف وبوغو غورباتشوف بالمسؤولية عن الانهيار الشامل في البلاد.

ثبت بعد كل هذه المحاولات ان غورباتشوف غير قادر على الفعل وانما على الرد فقط. حتى هذه المرحلة استفاد هذا الرجل الذي تحول الى اداة التاريخ من حاجة كل طرف الى التحالف معه ضد الطرف الآخر، فالراديكاليون في حاجة اليه ضد المحافظين، والمحافظون في حاجة اليه ضد الاصلاحيين. لقد اصبح غورباتشوف في النهاية اسير التوازن، لا يمثل قوة تتجاوز التوازن ذاته، فهو لم يستطع التحرك لمعاقبة او اقالة اي من معارضيه. ووصلت البريسترويكا الى طريق مسدود. في هذه المراحل كان غورباتشوف يتقدم باقتراحات تبدو للعالم أجمع أنها غريبة ومتأخرة وغير ذات أثر. فبعد عودته من اجتماعه مع زعماء الدول الصناعية السبع الكبرى اقترح في اجتماع للجنة المركزية تغييرا في برنامج الحزب يقضي باستبدال الماركسية-اللينينية بمصطلح "اشتراكية انسانية وديموقراطية"، وكأنه كان هنالك اي اثر للماركسية-اللينينيه، وكأن كلمة اشتراكية انسانية تعني شيئا بالنسبة الى ممارسة السلطة او تحدث اي تحسن على الاوضاع الاقتصادية والسياسية المتدهورة في البلاد.

(٥)

في ١٨ آب ١٩٩١، اي قبل حلول موعد توقيع المعاهدة الجديدة بيومين، وجه كل من لوكيانوف، باكلانوف، كريشكوف ويازوف نداءات حثيثة الى غورباتشوف باعلان سياسة طوارىء لضبط الاوضاع في البلاد، ثم توجه وفد منهم لزيارته في شبه جزيرة القرم، حيث طلبوا منه التوقيع على مرسوم يقضي باعلان حالة الطوارىء في البلاد، وعندما لم يذعن غورباتشوف لمطلبهم بدأت المحاولة الانقلابية الفاشلة بتشكيل لجنة تعلن حالة الطوارىء في بعض مناطق البلاد وتعفي غورباتشوف من صلاحياته مؤقتا لصالح نائبه ياناييف.

وتورط قادة الجهاز المركزي في محاولة انقلابية لم يحضروا له تحضيرا مدروسا. والحقيقة أننا لو راجعنا التاريخ السوفييتي وتاريخ انظمة اوروبا الشرقية لوجدنا ان هذه المحاولة قد تعتبر محاولة نقل طبيعية للسلطة من يد الى اخرى داخل جهاز الدولة المركزي، ولكن عدم قدرة الجهاز في هذه المرة على الحركة جعل الأمر يبدو كأنه محاولة انقلابية فاشلة. ان النموذج الذي احتذاه قادة المحاولة الانقلابية هو نفس نموذج تجريد بيريا من مناصبه عام ١٩٥٣ وتجريد خروتشوف من مناصبه عام ١٩٦٤. لكن في السابق كانت قمة الهرم السلطوي وحدها في حاجة الى التحرك لحسم الموضوع، اما في حالتنا فان الرأس عندما تحرك انفصل عن الجسد - لقد كانت القمة منفصلة انفصالا تاما عن واقع البلاد دون ان تدري، والدليل على ذلك انها لم تدع لا الحزب ولا سكرتاريته الى الاجتماع لدعمها. ولذلك فان الحقيقة، ورغم ما اشاعته وسائل الاعلام الغربية واوساط يالتسين، هي أن الحزب لم يشرك ولم يستشر في المحاولة الانقلابية، لقد استبعد قادة الانقلاب نائب الامين العام للحزب فلاديمير ايفاتشنكو لانهم لم يثقوا به ولا بالقيادة الجديدة للحزب.

لم يعلن قادة المحاولة حالة الطوارىء في كافة انحاء البلاد، ولم يستطيعوا تطبيقها حيث اعلنت، كما لم يغلقوا الموانىء والمطارات. وبدا منذ اليوم الأول ان قادة المحاولة نادمون على ما قاموا به ولكنهم لا يدرون طريقا للعودة. وكانت الضربة القاصمة رفض الوحدات الخاصة في المخابرات اقتحام مبنى البرلمان الروسي (المبنى الذي سمي "تحببا" البيت الابيض) واعتقال قادة المعارضة. هذا الرفض افسح المجال ليالتسين ومن يدور في فلكه للتحرك. وبعد ان اتضح ان الحزب وجهاز المخابرات لا يدعمان المحاولة الانقلابية، فقط بعد ذلك، تحركت جماهير موسكو ضد الانقلاب - أما قبل ذلك فلم تجد النداءات التي وجهها يالتسين للتظاهر والاضراب العام، آذانا صاغية.

بعد انهيار المحاولة المهزلة بدأ الانقلاب الفعلي في الاتحاد السوفييتي،الانقلاب على النظام من اجل تغييره تماما. وقد بدأ ذلك بعد ان استطاعت المعارضة التي تمسك بزمام احد طرفي السلطة المزدوجة اصدار المراسيم

التي تقضي باعتقال قادة المحاولة الانقلابية، واخراج الحزب الشيوعي من دائرة النشاط القانوني، واغلاق صحيفة البرافدا، واعلان يالتسين نفسه قائدا للقوات المسلحة في جمهوريات روسيا.

هنا تبدأ مرحلة جديدة في التاريخ العالمي بنهاية القرن العشرين سياسيا، القرن الذي بدأ سياسيا بالحرب العالمية الأولى واقتحام قصر الشتاء في سان بترسبورغ الذي بدا كأنه اقتحام للسماء.

الهوامش

(١) Herald Tribune, September 23, 1991

(٢) نشرتها صحيفة هآرتس ١٩٩١/٩/٦.

(٣) انظر Bohdan Krawchenko, Prestroika and the Soviet Working Class, Critiqhe 22, 1990

(٤) Herald Tribune, August 22, 1991

(٥) Financial Times, August 9, 1991

(٦) Economist, August 24, 1991

(٧) نفس المصدر.

(٨) Economist, September 14, 1991

(٩) Gardian, September 8, 1991

(١٠) Economist, September 14, 1991

(١١) Martin Malia, The New York Review of Books, September 18, 1991

نشر مارتن ماليا هذا المقال قبل المحاولة الانقلابية وقد اثبتت الاحداث دقة توقعاته.

(١٢) نفس المصدر.